



خطاب الكراهية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وأثره في جرائم العنف

أ.م.د. بان حكمت عبد الكريـم

كلية القانون - الجامعة المستنصرية

المـلـخـص

ما لا شك فيه القول إن عصرنا الحاضر هو عصر الإعلام، ليس لأن الإعلام ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية ، بل لأن وسائله الحديثة قد بلغت غايات بعيدة في عمق الأثر، وقوة التوجيه، وشدة الخطورة . فقد تعددت وسائل الإعلام في عصرنا الحاضر، وتتنوعت طرق تبليغها للناس، وتطورت أساليب استخدامها لدرجة مذلة، ألغت حاجز الزمان والمكان، إلى مرحلة وصلنا فيها إلى المواطن الصحفـي، ومن ثم أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي بوابة معلومات سريعة وبسيطة، يمكن من خلالها التعبير عن الرأـي ، وسماع الرأـي ، والرأـي الآخر. وقد أدى انتشار المحتوى المتضمن خطابات كراهية على الإنترنـت ؛ إلى جانب المعلومات المضلـلة التي يمكن مشاركتها بسهولة والتي تتيحها الاتصالات الرقمـية ؛ إلى إثارة تحديات غير مسبوقة لمجتمعـاتنا، ومنها خطاب الكراهية الذي يحرض على العنف ويقوض التماسـك الاجتماعي وقيم التسامـح .

الكلمات المفتاحية: (خطاب ، الكراهية ، العنف)

(Hate speech on social media and its impact on violent crimes)

Abstract

There is no doubt to say that our present era is the age of the media, not because the media is a new phenomenon in the history of mankind, but because its modern means have reached far ends in the depth of impact, the power of guidance, and the severity of danger.

The media has multiplied in our time, and the methods of communicating it and the methods of using them have evolved to an amazing degree, eliminating the barrier of time and place, to a stage where we have reached the citizen journalist, and then social networks have become a quick and simple information portal, through which an opinion can be expressed, an opinion can be heard, and the other opinion can be heard to people have varied

Keywords: (speech , hate, violence)

المـقـدـمة

ما لا شك فيه القول إن عصرنا الحاضر هو عصر الإعلام، ليس لأن الإعلام ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية ، بل لأن وسائله الحديثة قد بلغت غايات بعيدة في عمق الأثر، وقوة التوجيه، وشدة الخطورة . فقد تعددت وسائل الإعلام في عصرنا الحاضر، وتتنوعت طرق تبليغها للناس، وتطورت أساليب استخدامها لدرجة مذلة، ألغت حاجز الزمان والمكان، إلى مرحلة وصلنا فيها إلى المواطن الصحفـي، ومن ثم أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي بوابة معلومات سريعة وبسيطة، يمكن من خلالها التعبير عن الرأـي ، وسماع الرأـي ، والرأـي الآخر. وقد أدى انتشار المحتوى المتضمن خطابات كراهية على الإنترنـت ؛ إلى جانب المعلومات المضلـلة التي يمكن مشاركتها بسهولة والتي تتيحها الاتصالات الرقمـية ؛ إلى إثارة تحديات غير مسبوقة لمجتمعـاتنا، ومنها خطاب الكراهية الذي يحرض على العنف ويقوض التماسـك الاجتماعي وقيم التسامـح .

اذ على عكس الوسائل التقليدية، يمكن بث خطاب الكراهية عبر الإنترنـت ترويجه بسهولة وبتكلفة منخفضة وبدون الكشف عن الهوية ، مع إمكانية الوصول إلى جمهور عالمـي ومتـنـوـع في الوقت الحاضـر. ومن المؤسف أن الأثر المدمر للكرـاهـية ليس بالأمر الجـيد، ذلك إن نـطـاقـه وتأثـيرـه يتـضـخـمان في الـوقـتـ الحـاضـرـ من خـلـالـ وسائلـ التـواـصـلـ الـاجـتمـاعـيـ الجديدة، لـدرجـةـ أنـ خطـابـ الكرـاهـيةـ - بماـ فيـ ذـلـكـ عـبـرـ الإنـترـنـتـ - أـصـبـحـ أـكـثـرـ الـطـرـقـ شـيـوـعاـ لـنـشـرـ الـخـطـابـاتـ والأـيـدـيـوـلـوـجـياتـ المـثـيـرـةـ لـلـانـقـسـامـ وـالـمـهـدـدـةـ لـلـسـلـامـ عـلـىـ نـطـاقـ عـالـمـيـ وـلـلـسـامـ الـمـجـتـعـيـ عـلـىـ النـطـاقـ الـمـحـلـيـ .



وبات توجيه خطاب الكراهية من الخطورة بمكان بما قد يقود احياناً كثيرة بقصد او بدون قصد، الى ارتكاب جرائم العنف ، الامر الذي يدعو الى مواجهة خطاب الكراهية في كل منعطف ، والتصدي له من أجل منع نشوب الصراعات المسلحة والجرائم الخطيرة والإرهاب، ووضع حدّ للعنف ضد المرأة وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتعزيز بنية المجتمعات السلمية.

وأستكمالاً للأحاطة بجوانب هذه الدراسة، لابد من الاشارة الى الفقرات التالية :

أولاً/ أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في بيان مدى تأثير التقنية وموقع التواصل الاجتماعي على ترويج خطاب الكراهية، ولعل هذا التأثير يجعلنا نعيد النظر في مدى الحاجة الى تшиريعات جديدة أو اضافة مواد جديدة الى بعض التشريعات النافذة بغية تنظيم هذه الموضوعة.

ثانياً/ اشكالية الدراسة:

تنجس مشكلة الدراسة في معرفة تأثير موقع التواصل الاجتماعي في صياغ خطاب كراهية موجه نحو ارتكاب الجرائم الإرهابية، مما يجعلنا نتساءل هل نحن أمام وسائل جديدة لارتكاب الجرائم الإرهابية؟ أم انها ذات الوسائل القديمة بثوب جديد؟ بعبارة أخرى ، هل كانت هي وسائل أساسية في العملية؟ أم أنها وسائل معايدة تأثرت بعوامل أخرى أساسية؟ أي ان الفاعل موجود وكانت وسائل موقع التواصل الاجتماعي وسيلة تفاعل لا اكثرا.

وفي مثل هذا السياق، يُعدّ فهم ديناميكية خطاب الكراهية ومرافقها عبر المجتمعات والمنصات المتنوعة عبر الإنترت أمراً أساسياً لفهم المشكلة أولاًً وإيجاد الحلول لها ثانياً، خاصة مع إشكالية الاستمرارية النسبية للمحتوى عبر الإنترت، اذ يمكن لخطاب الكراهية أن يطفو على السطح ويعيد اكتساب الشعبية بمرور الوقت، اذ ليس له حدود زمنية ولا مكانية.

ثالثاً/ منهجية الدراسة:

سيتم اعتماد المنهج الوصفي في هذه الدراسة ، إذ سنحلل النصوص الجنائية ونتابع آراء الفقه الجنائي حولها ، للمقارنة ما بين المنهج القائم، والتطورات في نطاق التشريعات الجزائية ، التي كان الدافع الاساس اليها التطورات في تقنيات موقع التواصل الاجتماعي.

رابعاً/ هيكلية الدراسة:

لغرض تنظيم العملية البحثية سنقسم الدراسة على مبحثين، نتناول في المبحث الأول التعريف بخطاب الكراهية، اذ سنبين مفهوم خطاب الكراهية في المطلب الأول، على ان نتناول في المطلب الثاني تمييز خطاب الكراهية من جرائم الكراهية. اما المبحث الثاني فسنخصصه اثر خطاب الكراهية في جرائم العنف ، ونقسمه على مطلبين، نخصص المطلب الأول لمفهوم جرائم العنف ، ونخصص المطلب الثاني لإيضاح الاطار القانوني لترجم خطاب الكراهية . ثم نخت بحثنا هذا بأهم الاستنتاجات والمقررات التي توصلنا إليها .

المبحث الأول

التعريف بخطاب الكراهية

من المسلم به أن مشاعر الإنسان ملك له وحده، ولا يمكن أن يكون لأحد غيره سلطان عليها، فقد يحب وقد يكره، وكراهية الإنسان للغير يمكن أن تكون لأسباب شخصية خاصة، كعداوة أو خلافات عميقة مع الغير، كما يمكن أن تكون لأسباب أخرى عنصرية أو عرقية أو مذهبية. ومن المسلم به أن مشاعر الكراهية في الحالتين لا تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، فالإنسان له مطلق الحرية في مشاعره، بل إن التعبير عن هذه المشاعر بحد ذاته لا يعتبر جريمة معاقب عليها قانوناً الا اذا اتخذ هذا التعبير منحى مجرّماً في حد ذاته

الا ان ظهور مصطلح خطاب الكراهية في السنوات الأخيرة ، والذي وصل حد التجريم على النطاق الدولي والداخلي ، دفعنا الى الوقوف على تعريف محدد وواضح لهذا الخطاب، ولن يتم ذلك الا من خلال بيان مفهومه أولاًً ومن ثم محاولة تمييزه من جرائم الكراهية، بسبب التداخل الذي قد يحصل لدى البعض ثانياً، وذلك في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول/ مفهوم خطاب الكراهية :

الكراهية لغةً: مصدر كره وكره، والكراهية تعني الحقد، المقت، والغضب، كره يكره كراهية وكره الشيء: مقتة ولم يحبه،بغضه، ونفر منه. ^١ اما اصطلاحاً: فالكراهية اتجاه انفعالي عاطفي ومشاعر وأحساس إنسانية سلبية، لتعارضها

^١ - معجم المعاني الجامعية، متاح على

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar> .



مع حاجات الفرد ودوافعه ومعتقداته وقيمه، يصاحبها اشمئزاز ومقت وبغض ونفور وعداء، يمكن أن تدفعه إلى سلوك موجه ضد الموضوع المكره^٢.

اما خطاب الكراهية في اللغة العامة، فإنه يشير بشكل عام إلى الخطاب المسيء الذي يستهدف مجموعة من الأفراد أو فرد واحد بناءً على خصائص متصلة - مثل العرق أو الدين أو الجنس - والذي قد يهدّد السلم الاجتماعي^٣. وقد عرفت مبادئ كامدن لحرية التعبير والحق في المساواة، الكراهية والعداوة بأنها "كل فعل مبني على حالة ذهنية متطرفة من الكراهية والمقت تجاه أفراد أو مجموعة محددة"^٤.

و"خطاب الكراهية" مفهوم عاطفي، ومن ثم لا يوجد له تعريف مقبول عالمياً في القانون الدولي لحقوق الإنسان، لأن المفهوم لا يزال محل نزاع على نطاق واسع ، خاصةً فيما يتعلق بعلاقته بحرية الرأي والتعبير وعدم التمييز والمساواة . وبهدف توفير إطار موحد لمنظومة الأمم المتحدة لمعالجة المشكلة على الصعيد العالمي، تعرّف استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية خطاب الكراهية بأنه ... "أي نوع من التواصل في الكلام أو الكتابة أو السلوك، يهاجم أو يستخدم لغة تحييرية أو تمييزية مع الإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس هويتهم . وبعبارة أخرى، بناءً على دينهم أو عرقهم أو جنسائهم أو لونهم أو أصلهم أو جنسهم أو أي عامل هوية آخر^٥ .

ومع ذلك يمكن تلمس بعض أنواع التعبير الذي لا يعتبر تلقائياً "خطاب كراهية" بموجب المعايير الدولية، ومنها ، على سبيل المثال :

١. التعبير المهين بشدة: تحمي المعايير الدولية لحرية التعبير المسيء أو المزعج أو الصادم، ولا تسمح بالقيود المبنية فقط على أساس "الإساءة" لفرد أو جماعة^٦.
٢. التحرير على الأفعال الإرهابية والتطرف العنفي: بموجب القانون الدولي، تلتزم الدول بحظر التحرير على الأفعال الإرهابية. ومع ذلك، نظراً لكونها فيدأ على حرية التعبير لحماية الأمن القومي، يجب أن تمثل هذه الإجراءات للاختبار المكون من ثلاثة أجزاء المنصوص عليها في المادة ١٩ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
٣. التشهير: لا تتطلب الحماية القانونية للتشهير من أي فرد إظهار أي دعوة للكراهية، وتهدف قوانين التشهير إلى حماية سمعة الأفراد و يجب تمييزها عن "خطاب الكراهية".

اما على المستوى الداخلي فلا يوجد تعريف قانوني "لخطاب الكراهية" ، حتى بموجب القانون الأمريكي، الذي كان اول من تصدى للموضوع بالتنظيم، تماماً كما لا يوجد تعريف قانوني للأفكار الشريرة أو الواقحة أو الخطاب غير الوطني أو أي نوع آخر من الكلام الذي قد يدينه الناس. بشكل عام، فإن خطاب الكراهية هو أي شكل من أشكال التعبير الذي ينوي المتحدثون من خلاله تشويه سمعة أو إذلال أو التحرير على الكراهية ضد مجموعة أو فئة من الأشخاص على أساس العرق أو الدين أو لون البشرة أو الهوية الجنسية أو العرق أو الإعاقة، أو الأصل القومي.

اما من الناحية الفقهية ، فقد تعددت التعريفات التي أوردها الفقه لخطاب الكراهية، اذ ان هناك من يعرفها بأنها "نوع من الحديث أو الخطابات يتضمن هجوماً أو تحريراً أو انتقاداً أو تحقيراً من شخص أو مجموعة من الأشخاص بسبب أن أحدهم أو بعضهم أو جميعهم يحملون صفة إنسانية مميزة مثل العرق، أو الدين، أو النوع الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الرأي السياسي، أو الطبقة الاجتماعية، أو الهوية، إلى آخره" ، أو يرتكبون بأشخاص حاملين لتلك الصفة، وعادة يستخدم هذا الخطاب أو يتطور ليؤصل وينشر دعوة إلى الكراهية والتمييز ضد حاملي تلك الصفات^٧.

ويعرفها آخر بأنها "خطاب يحمل معاني التعبير عن الكراهية ضد مجموعة ما تعود إلى عرق معين ويصرح به في ظروف معينة، من المرجح أن يتسبب باثارة العنف المتبادل ، وفي معنى آخر بأنه "شكل من أشكال التعبير المهاجم لمجموعات أو أقليات أثنية أو دينية. كما يُعرف بأنه خطاب يتضمن توجيه رسالة للأخرين عن الكراهية والتمييز بسبب العرق أو الأصل ذات الصلة بالكرامة وشخصية الضحية" ^٨.

^٢ - وسام بشار عبد فرج، جرائم الكراهية ، دراسة مقارنة في القوانين الوطنية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد/ كلية القانون، ٢٠١٥ ، ص ٢٥.

^٣ - **What is hate speech?** This policy summary was produced with the financial support of the European Union, available at: <https://www.article19.org/resources/hate-speech-explained-a-summary/> <https://www.un.org/en/hate-speech/understanding-hate-speech/what-is-hate-speech>

^٤ - أحمد عزت وآخرين، خطابات التحرير وحرية التعبير /الحدود الفاصلة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير ، القاهرة، ٢٠١٣ ، ص ٩.

^٥ - **What is hate speech?** op. cit.

^٦ - **What is 'hate speech'?** op. cit.

^٧ - خطابات الكراهية وقود الغضب، نظرة على مفاهيم أساسية في الإطار الدولي، من إصدارات مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٦ ، ص ٦.

^٨ - احمد عبيس نعمة الفلاوي، القانون الجنائي الدولي، ط ١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٩ ، ص ٥٧.



و يعرفها غيرهم بأنها "أي تعبير عن الكراهية التمييزية تجاه الأشخاص يجسد نطاقاً واسعاً جداً من التعبير، بما في ذلك التعبير القانوني".^٩ أي أن خطاب الكراهية يهاجم شخصاً أو مجموعة أشخاص على أساس عرقى أو دينى أو قومى، ودائماً ما يحمل هذا الخطاب تقليلاً أو انتقاداً من حقوق هؤلاء الأفراد، إلئها حقهم في العيش بكرامة من دون تحريض أو خطاب استعلائى هجومي. وتلك الخطابات قد تنشر لتوصل ممارسات تمييزية في منطقة جغرافية ضيقة أو مجتمع صغير مثل القرية أو المدرسة، وقد تتسع تماماً لتتضمن شعوباً أو أعراق كاملة أو عقيدة دينية بكل متبعيها أو دولة ما أو تقاقة ما.^{١٠}

ومن ثم يمكن القول أن مصطلح خطاب الكراهية يُستخدم لوصف مجموعة واسعة من خطابات أو كلمات مهينة جداً من الكراهية والتحريض على العنصرية والعرقية والدينية والجنسية، وصولاً إلى السباب والتشهير، مروراً باشكال التحيز المتقاومة. لذا يمكن بسهولة التحدث عن خطابات الكراهية لأنها متعددة الأوجه إلا أن السمة المشتركة الخاصة بها هي التحريض على الكراهية أو الحث على الكراهية والعنف.^{١١}

عبارة أخرى ، يعطي خطاب الكراهية العديد من أشكال التعبير التي تدعو إلى الكراهية والعنف والتمييز ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص أو تحرض عليها أو تروج لها أو تثيرها لأسباب متنوعة. فقد يأخذ خطاب الكراهية توصيفات يمكن أن نجملها بالعنف اللفظي الذي يتضمنه خطاب الكراهية من كره بين وتعصب فكري، وتمييز عنصري، ونظرة استعلائية مصحوبة بالاقصاء أو تجاوزات تعبيرية فحشية.^{١٢} وهو يشكل من ثم خطراً جسيماً على تمسك المجتمع الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويمكن أن يؤدي هذا الخطاب إلى أعمال عف ونزاع على نطاق أوسع، إذا ترك من دون معالجة . وبهذا المعنى، فإن خطاب الكراهية هو شكل متطرف من أشكال التعصب الذي يساهم في جرائم الكراهية.^{١٣}

ولا يشير "خطاب الكراهية" إلى كلام مسيء أو بذيء موجه إلى الناس، أو حتى إلى شكاوى لاذعة موجهة إلى الحكومة. إنه الكلام الذي يمكن أن يتسبب في ضرر مادي فعلي من خلال التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع. ويجب فهم "خطاب الكراهية" على أنه مرتبط بالتمييز المنهجي والتهميش السياسي في نهاية المطاف للمجتمع. إنه ليس مجرد نقد عشوائي: إنه يغذي السياق الأوسع للتمييز.^{١٤}

المطلب الثاني/ تمييز خطاب الكراهية من جرائم الكراهية :

في السنوات القليلة الأخيرة، بدأ يتردد على الصعيد العالمي عبارة جريمة كراهية Hate crimes أي جريمة بداعي الكراهية، وقد أعلنت بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ارتفاع نسبة جرائم الكراهية لديها بشكل كبير وغير مسبوق، في الوقت الذي يعد فيه مصطلح (جريمة كراهية) بحد ذاته غريباً عن التشريعات العربية.^{١٥}

وجرائم الكراهية، كلمتان صغيرتان لهما معنى كبيراً جداً. وهي تحدث في كل مكان، بعضها يصل إلى الأخبار، والبعض الآخر يذهب إلى الصحف والبعض الآخر لا يشكل أي وعي اجتماعي على الإطلاق. ويمكن القول أن جرائم الكراهية هجوم مستهدف، لا ينبغي الاستخفاف به.^{١٦}

اما فقهها، فتُعرَّف جريمة الكراهية بأنها "سلوك مجرم، يستهدف فيه الجاني المجنى عليه بسبب انتقامه أو اعتقاده بانتقامه إلى فئة اجتماعية معينة، غالباً ما تكون مصنفة بحسب الدين أو المعتقد أو العرق أو اللون أو الأصل القومي".^{١٧}

^٩ - What is 'hate speech? op. cit.

ويضاف إلى ذلك ما يحتويه ويشيره الفضاء الرقمي من تحديات متعلقة بالتلمر والتسلط عبر الانترنت، وتشمل الادوات الممكنة لمعالجة الظاهرة والارشادات العامة للاطفال وأولياء امزوهم حول كيفية البقاء متقيظين وامرين رقميان واسعاً تفاصيل الابلاغ عنها. للمزيد من الاطلاع ينظر: Reporting in Norway. National reporting procedures for cyber bullying, hate speech, and hate crime,

١٠ - خطابات الكراهية وقد الغضب، مرجع سابق.

١١ - د. جورج صدقة، د. جوسلين نادر، طوني مخايل، التحرير الدينى وخطاب الكراهية، دراسة معدة في مؤسسة مهارات التابعه لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠١٥، ص ١٠.

١٢ - حسن اليوسفى المغارى، عن خطاب الكراهية في وسائل الاعلام، متاح على الموقع الالكتروني:

<https://1-a1072.azureedge.net/blogs/2017/4/13>

١٣ - Hate speech and violence, available at: <https://www.coe.int/en/web/european-commission-against-racism-and-intolerance/hate-speech-and-violence>

١٤- Hate Speech: What It Is and Why It Matters, available at: <https://thewire.in/law/hate-speech-what-it-is-and-why-it-matters>

١٥ - مثال مروان منجد، جرائم الكراهية-دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٥، ع ٢٠١٨، ص ١٧٢.

١٦ - Hate Crimes, available at: <https://www.bartleby.com/essay/Hate-Crime-Hate-Crimes-PKWSMNVZAEPF>



ويعرفها آخر بانها "كل فعل جرمي مقصود بقع على الأشخاص أو ممتلكاتهم ؛ بسبب انتقامهم الفعلي أو المفترض لفئة اجتماعية معينة، حيث يستهدف الجاني ضحيته بسبب الدين أو اللون أو العرق أو الأصل القومي"^{١٨}. وجريمة الكراهية أكثر من مجرد خطاب أو سلوك مسيء، إنه سلوك إجرامي محدد، وهي أعمال علنية يمكن أن تشمل أعمال عنف ضد الأشخاص أو الممتلكات، أو انتهاك أو حرمان من الحقوق المدنية، أو بعض "التهديدات الحقيقة"، أو أعمال التخويف، أو التآمر لارتكاب هذه الجرائم^{١٩}.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي لها تاريخ طويل مع تشریعات جرائم الكراهية^{٢٠}. ومن ثم فقد ورد تعريفها في قانون احصائيات جرائم الكراهية الأمريكية لسنة ١٩٩٠، اذ عرف هذا القانون جرائم الكراهية بأنها "الجرائم التي تبيّن الأدلة أن الاعتداء كان بسبب العرق، الدين، الهوية الجنسية، الأصل الإثني"^{٢١}. كما عرف مكتب التحقيقات الفيدرالي جريمة الكراهية على أنها "جريمة ضد شخص أو ملكية، الدافع إليها كلياً أو جزئياً هو التحiz ضد العرق أو الدين أو الإعاقة أو الميل الجنسي أو الأصل الإثني أو الهوية الجنسية"^{٢٢}.

والنموذج القانوني لجريمة الكراهية يتطلب ثلاثة ركائز أساسية هي: صفة المجنى عليه،^{٢٣} فعل مجرم قانوناً،^{٢٤} دافع الكراهية،^{٢٥} حيث إن توافق هذه الركائز الثلاثة يجعل من الجريمة جريمة كراهية، في حين أن انتقاء أي منها يُخرج الجريمة من إطار جرائم الكراهية ويبقى لها وصف الجرائم التقليدية أو الأفعال غير المجرمة^{٢٦}.
ويمكن أن يشمل ضحايا جرائم الكراهية المؤسسات والمنظمات الدينية والهيئات الحكومية وكذلك الأفراد.^{٢٧} فهي جريمة مدفوعة بالتحيز ضد العرق أو اللون أو الدين أو الأصل القومي أو التوجه الجنسي أو الجنس أو الهوية الجنسية أو الإعاقة^{٢٨}.

ومن ثم فإن جريمة الكراهية يمكن أن تكون جريمة إقليمية فردية يرتكبها شخص ضد آخر بسبب انتقام المجنى عليه (الفعلي أو المفترض) لفئة اجتماعية معينة، كما يمكن أن تكون جريمة دولية إذا توافرت فيها في آن معاً أركان

^{١٧} - Robinson, B.A. U.S. hate crimes, definitions, existing laws. Retrieved on November 27, 2008, available at: http://www.religioustolerance.org/hom_hat3.htm#st

^{١٨} - مثال مروان منجد، المرجع السابق، ص ١٧٤.

^{١٩} - Hate Speech and Hate Crime, available at: <https://www.ala.org/advocacy/intfreedom/hate>

^{٢٠} - Valerie .J and Kendal .B, Hate Crimes, New Social Movements and Politics of Violence, ALDINE DE GRUYTER, New York 1997.p21

^{٢١} - Perry, B and others. Hate and bias crime A reader,(New York & London: Routledge ,2003) ,p 5.

^{٢٢} - the FBI has defined a hate crime as a "criminal offense against a person or property motivated in whole or in part by an offender's bias against a race, religion, disability, sexual orientation, ethnicity, gender, or gender identity." https://www.fbi.gov/aboutus/investigate/civilrights/hate_crimes

وتجدر الاشارة ان ظاهرة خطاب الكراهية شكلت ومنذ سنوات عديدة ، تحدياً حقيقياً و معقداً في الاوساط الجامعية الامر الذي دعا الى دراسات مستفيضة حول الاسباب وأهم سبل المعالجة للملزد حول هذا الموضوع يُنظر : William A. Kaplin, A Proposed Process for Managing the First Amendment Aspects of Campus Hate Speech, The Journal of Higher Education, Volume 63, 1992 - Issue 5,p.517-538.

^{٢٣} - الركن المفترض- صفة المجنى عليه، حيث إن صفة المجنى عليه الفعلية أو المفترضة التي اعتقد الجاني توافرها فيه هي التي جعلته محلاً للجريمة، وهذه الصفة تتعلق بالعرق أو الدين أو اللون أو الأصل الوطني أو الجنس أو الميل الجنسي أو الإعاقة، والكراهية مرتبطة بهذه الصفة، وهي انتقام المجنى عليه إلى إحدى الفئات التي حددتها النص.

^{٢٤} - الركن المادي: الاعتداء على السلامة الجسدية، والمشرع الأمريكي ساوي بين الجريمة التامة وبين الشروع حيث عاقب الجاني سواء تسبّب في الضرر الجسدي للمجنى عليه ، وسواء حاول أو شرع في ذلك.

^{٢٥} - الركن المعنوي: العمد (القصد الجرمي)، جريمة الكراهية جريمة عمدية، إذ لابد أن يُحدث الجاني الضرر بالمجنى عليه عمداً، ويترتب على ذلك أن انتقاء العلم بأي من عناصر الجريمة ، أو انتقاء الإرادة لا يجعلنا أمام جريمة كراهية .

^{٢٦} - مثال مروان منجد، مرجع سابق، ص ١٧٩.

^{٢٧} - Hate Speech and Hate Crime, op. cit.

^{٢٨} - Available at: <https://www.justice.gov/hatecrimes/learn-about-hate-crimes>

هذا وتشير دراسة هامة اجراها البرلمان الاروبي انه يقع على عاتق الدولة بكل اجهزتها ومؤسساتها مهمة الحد من و مكافحة كل من جرائم الكراهية وخطاب الكراهية على حد سواء . للاطلاع على مفاد الدراسة :

Hate speech and hate crime in the EU and the evaluation of online content regulation approaches, European Parliament, Study 15-07-2020



الجريمة الدولية وعناصر جرائم الكراهية، ولكننا آثرنا في هذا البحث أن نبقى في إطار جرائم الكراهية الفردية دون الدولية

و غالباً ما يتم الخلط بين "خطاب الكراهية" و"جرائم الكراهية" واستخدامهما بالتبادل، ولكن يجب التمييز بينهما. من حيث أن كلاًهما من أعراض التتعصب والتحيز، ولكن في حين أن كل "خطاب كراهية" مدعاة للقلق، فإنه لن يشكل دائماً، وبالضرورة جريمة جنائية. ويعتبر على الدول حظر الأشكال الشديدة من "خطاب الكراهية" بكل الوسائل، بما في ذلك من خلال التدابير الجنائية والمدنية والإدارية.

وتشمل أشد أنواع خطاب الكراهية التي قد تجذب عقوبات جنائية بشكل مناسب "التحريض على الإبادة الجماعية"، وخاصة الأشكال الشديدة من "الدعوة إلى الكراهية التمييزية التي تشكل تحريضاً على العنف أو العداء أو التمييز". وفي هذه الحالات، قد يكون "خطاب الكراهية" أيضاً الفعل التعبيري نفسه الذي يتم تجريمه. ومن ناحية أخرى، قد لا يكون "خطاب الكراهية" عنصراً في "جريمة كراهية" ^{٣٠}.

وقد اهتم فقهاء القانون الجنائي بتصنیف الجرائم، واعتمدوا على عدة معايير في التصنیف، كتصنیف الجرائم على أساس جسامتها ودرجة خطورتها، أو تصنیفها على أساس رکنها المادي وما يتفرع عنه من تقسیم على أساس طبیعة السلوك والنتیجة، أو تصنیفها على أساس رکنها المعنوي، أو تصنیفها على أساس طبیعتها. إلا أن أحداً منهم لم یتطرق إلى تصنیف الجرائم على أساس الدافع إلى ارتكابها، وربما یعود ذلك إلى تعدد الدوافع وصعوبة حصرها من جهة، وعدم أهمیة هذا التصنیف من الناحیة العملیة من جهة ثانیة، حيث إن المشرع - باستثناء بعض الدوافع المحددة والتي تساهم في تخفیف أو تشدید عقوبة الجنائي - لم یعط الدافع أیة أهمیة، وإنما أبقي الدافع إلى الجريمة من معنويات الجريمة التي تدخل في تقدير القاضي للعقوبة المستحقة للجنائي ضمن حدود القانون^{٢١}.

وبالعودة إلى التشريعات الجزائية العربية على اختلافها ، نجد أن أيًّا منها لم يعاقب بشكل خاص على الجريمة التي تقع على الأشخاص أو الممتلكات بداعٍ للكراهية لفئة اجتماعية معينة مصنفة بحسب الدين أو اللون أو العرق أو الأصل القومي أو غيرها من الأسباب الأخرى ، وإنما أغلب التشريعات العربية ركزت على تجريم الدعوة إلى الكراهية ، والحضور على الكراهية ، وإثارة خطاب الكراهية ، وإثارة النعرات العنصرية والطائفية ، ولكنها لم تطرق إلى الجريمة المرتكبة بداعٍ للكراهية ، مع أن هذه الجريمة - في بعض الأحيان- تكون نتيجة طبيعية للاستجابة لخطاب الكراهية وإثارة النعرات العنصرية .^{٣٢}

المبحث الثاني

أثر خطاب الكراهية في جرائم العنف

ليس ثمة شك ان هناك العديد من الوسائل التي يمكن ان تسهم في الترويج لخطاب الكراهية الا اننا سنتناول في هذا المبحث دور شبكات التواصل الاجتماعي في هذا الخطاب وما يمكن ان ينجم عن ذلك من جرائم عنف.

ونشير ابتدأً انه يعتبر الحق في الإعلام والحق في الاتصال من أبرز القضايا المحورية في عالمي الإعلام والاتصال منذ القديم، ليس فقط لكونهما يمسان بصورة مباشرة حقوق الإنسان وقضايا الإعلام والاتصال ذاتها، ولكن لأنهما يمسان أيضاً مهاتهما ووظائفهما، بجوانحها السياسية والتنظيمية والقانونية والفنية والسابق المجتمعي العام، الذي يمكن أن يمارس فيه هذين الحقين بمختلف الأشكال. أي أن الحق في الإعلام والاتصال يمسان ويعكسان وضعيه النظام القائم ودرجة تطوره، واتجاهات ومصالح ومتطلبات هذا النظام.^{٣٣}

ثم شهد القرن الحادي عشر تطوراً آخر تمثل في ظهور بعض شبكات التواصل الاجتماعي، والتي أصبح يطلق عليها اليوم بوسائل الاعلام الاجتماعية، ويؤكد الخبراء في مجال التكنولوجيات الحديثة أن تأثير وسائل الاعلام

^{٢٩} - منال مروان، مرجع سابق، ص ١٨٤. وتدرك الإشارة الى ان مصطلح جرائم الكراهية مصطلح حديث نسبياً، اذ استعمل لأول مرة من قبل المشرع الأمريكي في قانون الحقوق المدنية الاتحادي رقم ١٨ لعام ١٩٦٨، إلا أن جرائم الكراهية بعد ذاتها موغلة في القدم، حيث تمتد بجذورها إلى العصور القديمة، فقد سجل التاريخ أحداثاً دامية وقعت بداعي الكراهية لفئة اجتماعية معينة بسبب الدين أو العرق أو الأصل أو اللون.

³⁰ - What is 'hate speech? op. cit.

٣١ - منال مروان منجد، مرجع سابق، ص ١٧١.
 ٣٢ - منال مروان منجد، مرجع سابق، ص ١٩١.

^{٣٣} ومن الناحية التقنية، مرت وسائل الاعلام التقليدية بمراحل تطور أو انتقال، ويرجع الفضل في ذلك إلى الانترنت، فقد أصبح بالامكان مشاهدة التلفاز عن طريق الانترنت من خلال تقنية تسمى streaming أي مباشرة، أو بواسطة الفيديو عند الطلب video on demand، كما ان الانترنت يستخدم في البث الإذاعي، فضلاً عن استخدام الهاتف الجوال كوسيلة اعلامية. وللبيت الإذاعي ^٦ أشكال هي الموجات الإذاعية، الإذاعة الرقمية، التلفزيون الرقمي، الانترنت، من خلال الآلة podcating، وأخيراً من خلال الهاتف المحمول. وبعد التلفزيون الجوال كأحد تطبيقات الإعلام الجديد للهواتف الجوال، وهو شكل جديد متتطور من أشكال التلفزيون المتنقل يحتاج إلى تقنية ^{٤٣} ، عليه إقبال متزايد من المستهلكين على مستوى العالم.



الإجتماعية ينمو بشكل متزايد وغير مسبوق، إذ قطعت هذه الأخيرة أشواطاً كبيرة في مجال تعبيئة الشعوب ودفعها للمشاركة في الحياة العامة والسياسية تحديداً. ولا يمكن تجاهل التأثير القوي لوسائل الإعلام الإجتماعية على الشعب، ودفعها للتحرك والمشاركة في الحياة العامة، من خلال فتحها المجال لتبادل ومشاركة المعلومات بين الجميع، بخلاف وسائل الإعلام التقليدية التي تصب المعلومات باتجاه واحد لتتشكل ثنائية المنتج والمتنقي السلبي^{٣٤}.

وسائل الإعلام الإجتماعية، على غرار موقع التواصل الاجتماعي tweeter (facebook) الذي يقارب عدد مستخدميه النصف مليار، تجاوزت حقيقةدور الإخباري لوسائل الإعلام، وحققت الأهم بخلق التواصل والتفاعل بين الناس للمشاركة بأنفسهم وبمختلف مستوياتهم الثقافية في صنع الخبر ونشره بأقصى سرعة^{٣٥}.

فلم يعد الإعلام يحتاج إلى منابر ومنصات وstudios واجهزه كبيرة وتقليلة، لأن مانقلة كاميرا رقمية عالية الدقة يضاهي أفضل النوعيات ويمكن لها تقدمة أن يعرض مباشرة على الشاشة أو يرسل عبر الانترنت ليكون متاحاً لفئات المشتركين في العالم اجمع. إلا ان الخطورة الحقيقة تكمن ولاشك في استخدام هذه المواقع بقصد او بدون قصد في الترويج لخطاب الكراهية الذي قد يقوده ؛ بدوره ؛ إلى التحرير على ارتکاب جرائم العنف.

عليه ، ولغرض ايضاح العلاقة بين خطاب الكراهية وجرائم العنف ، سنعرض في هذا المبحث لكل من مفهوم جرائم العنف ، والاطار القانوني لجرائم خطاب الكراهية :

المطلب الاول : مفهوم جرائم العنف .

المطلب الثاني : الاطار القانوني لجرائم خطاب الكراهية .

المطلب الاول / مفهوم جرائم العنف :

يُعد العنف ؛ وبوجه عام ؛ ظاهرة اجتماعية لا يكاد يخلو منها أي مجتمع بغض النظر عن مدى نموه الثقافي والحضاري وترتبط - بشكل لا يقبل النقاش - بفشل عملية التنمية الاجتماعية التي لا بد منها للمحافظة على ديمومة المجتمع. وليس ثمة شاك في أن العنف تأثيراته الخطيرة على حياة كل من الفرد والمجتمع ، مما يدعو لأكثر من وقفة جادة من لدن الباحثين سواء في المجالات الاجتماعية أم القانونية بغية تأشير أسبابها وبالتالي تحديد سبل الوقاية والعلاج .

ولغرض بيان مفهوم العنف سنعرج على تعريفه لغةً واصطلاحاً وتشريعاً، وذلك في فرع اول ، ومن ثم ستنطرق إلى بيان ذاتيته وذلك في فرع ثان :

الفرع الاول / تعريف العنف :

العنف لغةً: هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به. وهو ضد الرفق ، ويقال : عنفه تعنيفاً ، إذا لم يكن رفيقاً في أمره. وهو الشدة والمشقة. وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله^{٣٦}. والعنف بالضم : ضد الرفق . يقال : عُنف عليه بالضم (عنف) و(عنف) به ايضاً. وجاء لفظ العنف في المنجد يعني استخدام القوة بشكل غير قانوني . يقال: عنيف: حاد ، شديد ، صعب ، (منحدر عنيف) قايس ، في منتهى القسوة والحدة^{٣٧}.

أما اصطلاحاً: فقد عُرف العنف في بعض العلوم الإنسانية المعاصرة تعريفاً مشابهاً ، فجاء في المعجم الفلسفي بأن العنف مضاد للرفق ، ومرادف للشدة والقسوة . والعنيف هو المتصف بالعنف ، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضاً عليه من الخارج فهو بمعنى ما فعل عنيف^{٣٨}.

كما عُرف في العلوم الاجتماعية بأنه استخدام الضبط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما. وإذا كانت هذه التعريفات موجودة في معاجم اللغة والفلسفة وعلم الاجتماع ، إلا أنها لم تستخدم بشكل منظم وبالمعنى المتعارف عليه في الدراسات النفسية والاجتماعية إلا منذ وقت قريب^{٣٩}.

^{٣٤} وتجدر الاشارة ان كفة المنافسة بين وسائل الاعلام التقليدية ووسائل الاعلام الجديدة أضحت تمثل لصالح وسائل الاعلام الاجتماعية والمواطنين الصحفيين. ولم يعد بإمكان وسائل الإعلام التقليدية تجاهل المواطنين الصحفيين، ولا مقاطع فيديو "الهواة" على اليوتيوب أو أي معلومات أخرى تتدفق عبر وسائل الإعلام الاجتماعية. بل إن معظم الصحفيين التقليديين المحترفين يستخدمون وسائل الاعلام الاجتماعية للتواصل مع جمهورهم بطرق جديدة لمزيد من الاطلاع يُنظر: سلمى حراز - وسائل الإعلام الاجتماعية... قوة كامنة تحرك الشعوب - <http://zawaya.magharebia.com>

^{٣٥} محمد العبد الله - ما الذي علمه الربيع العربي للصحفين العرب حول وسائل الاعلام الاجتماعية في عام ٢٠١١ - <http://ijnet.org/ar>

^{٣٦} ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٩ ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م ، ص ٢٥٧

^{٣٧} محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ١٩٨١ ، ص ٤٥

^{٣٨} جمال حليه، المعجم الفلسفى ، ج ٢ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١١.

^{٣٩} احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٦ ، ص ٤٤١



ومن الباحثين من عرفه رابطاً بينه وبين العدوان بقوله : (العدوان هو السلوك الذي يعكس الصراع الاجتماعي الذي يهدف إلى إلحاق الأذى الفيزيقي أو النفسي أو الاجتماعي) ^{٤٠} .
كما يمكن ان يُعرف بأنه (القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين وخيراتهم "افرادا وجماعات" بقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت او التدمير والإخضاع والهزيمة) ^{٤١} .
ويعلق احد الباحثين على هذا التعريف بأنه يقابل بين القوى الشرعية والعنف غير الشرعي .
فالجيش المنظم عنده هو الصورة النموذجية للقوة ، والجماهير الشائرة الصادحة هي الصورة النموذجية للعنف ^{٤٢} .

واثمة من أفاض في تعريف العنف ولم يقتصره على العنف الجسدي ، فافسح ميدان العنف ليصبح كل ضغط يمارس ضد الحرية و مختلف الشكال التعبير عنها. فالعنف " كل مبادرة تتدخل بصورة خطيرة في حرية الآخر وتحاول ان تحرمه حرية التفكير والاختيار. وبالطبع ، فإن هذا التعريف ينطلق من محاك محدد هو حقوق الانسان وانتهاك الحقوق" ^{٤٣} .

ويمكن ان نخلص مما تقدم ان العنف هو (استخدام الضغط او القوة استخداما غير مشروع او غير مطابق للقانون من شأنه ايذاء الفرد او انزال الاذى بالأشخاص والممتلكات . فهو كل فعل او تهديد به يتضمن استخدام القوة بهدف الحق الاذى والضرر بالنفس او بالآخرين وبممتلكتهم) .

اما جرائم العنف فهي الجرائم التي ترتكب ضد الاشخاص ، كجرائم القتل والاغتصاب والسلب والسطو والخطف والاعتداء. بينما الجرائم غير العنيفة (أي الجرائم التي ليست من جرائم العنف) فإنها عادة ترتكب ضد الممتلكات كالسطو على المنازل ليلا وسرقة السيارات والاختلاس وتزوير الصكوك والاحتيال والتعدى على املاك الغير ^{٤٤} .

ويأخذ القانون الداخلي في تعريفه للعنف بالمعنى الواسع لهذا الفعل ويشمل الانسان شخصية الرجل والمرأة حسب ما ورد في قانون العقوبات العراقي المعدل لعام ١٩٦٩ في الكتاب الثالث (الجرائم الواقعية على الاشخاص) ^{٤٥} .

وبناءً على ما سبق ، نستطيع القول ان فعل العنف في اطار القانون الدولي العام يمكن تعريفه بأنه: (صيغة قانونية لمفهوم سياسي اجتماعي ونفسي تضمن منع اي عمل يسيء الى جسم الانسان وشخصيته) اما العنف في القانون الداخلي ، فهو مصطلح قانوني يرتكز على القانون العام الداخلي ويقصد به: (مجموعة قواعد قانونية تلزم احترام وجود الانسان وماله وعرضه ، وتقرر العقوبات القانونية في حالة الاخلاص بهذا الالتزام) . ويتناول علم القانون مفهوم العنف في حدود جرائم ايذاء الاشخاص التي تمس الحق في الحماية والسلامة لجسد الانسان من اي اعتداء خارجي يأخذ صورة الضرب المبرح او الجرح او الایذاء ، وهذه الجرائم صورة من صور الاعتداء على حق الانسان في سلامته جسمه وهو حق محمي من الشريعة والقانون. ومن الناحية القانونية يعتبر فعل العنف اقل خطورة من الاعتداء على الحق في الحياة ذاتها ، لهذا جعل عقوبته يشكل عام اقل واحف ^{٤٦} .

وسواء" اكان الاعتداء ضرباً ام جرحاً ام ايذاء ، فالعامل المشترك بينهم هو الم محل الذي يقع فعل الاعتداء عليه . وهذه الجرائم تتطلب ركناً مادياً بعنصره الثلاثة المتمثلة في فعل الاعتداء على سلامه الجسد ، ونتيجة هذا الاعتداء ، ورابة السببية بين الاعتداء وما أصاب المجنى عليه من الم او مساس في جسده ، اضافة الى القصد الجرمي (الركن المعنوي) ، سواء اكانت هذه الأفعال مقصودة ام غير مقصودة ، فضلاً عن ضرورة وجود العلاقة السببية بين القصد الجنائي والعمل المادي .

^{٤٠} IIsschuster , Kinder : Kueche , KIBBUTZ Women and status Que .Maintenance in small social Communitiy , in Anthropological quarterly , val52, 1986, p.191

^{٤١} بيرفيو، العنف والوضع الانساني – المجتمع والعنف ، ترجمة الياس زحلاوي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٩٣ – ص ١٤١ .

^{٤٢} نفس المصدر اعلاه .

^{٤٣} أ.د عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ١٦ ، الرياض ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢

^{٤٤} أ.د عبد الله عبد الغني غانم ،المصدر السابق، ص ١٥

^{٤٥} ينظر نصوص المواد الواردة في الكتاب الثالث من قانون العقوبات العراقي لسنة ١٩٦٩ تحت عنوان: الجرائم الواقعية على الاشخاص من المواد ٤٣٢ الى ٤٥٥

^{٤٦} د. شهيل ذيبي – العنف ضد المرأة بين النظرية والتطبيق ، دار الكتب القانونية ، مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٢٧ .



ولهذا يعتبر العنف في نطاق القانون الداخلي فعلاً إجرامياً يعاقب عليه وفق قانون معين قابل للتنفيذ.
اما في القانون الدولي العام ، فهو عمل ضد جسم الإنسان وكرامته ، إلا انه لم يقرر الجزء القانوني الصریح ضد هذا الفعل^{٤٧} .

وتتجدر الاشارة ان القانون قد سمح في حالات معينة- بالقوة لا العنف ، وهناك تباين في استخدام المفردين رغم انهم ذاتاً مفهومين متقابلين بشدة . فمثلاً بعد القانون استعمالاً للحق اعمال العنف التي تقع على من يرتكب جنائية او جنحة مشهودة بقصد ضبطه ، في حين جرم في نصوص قانونية اخرى الاعتداء او الشروع بالاعتداء على حق الموظفين او المكلفين بخدمة عامة في العمل ، باستعمال العنف او الارهاب او التهديد او اية وسيلة اخرى غير مشروعه ضد حق الغير في العمل^{٤٨} .

ويمكن ان تلخص مما تقدم ، وبوجه عام ، ان جرائم العنف تتمثل في اقدام شخص او مجموعة اشخاص على ارتكاب افعال او القيام بمارسات من شأنها الحق الاذى البدني او النفسي بالآخرين او الاضرار بمتلكاتهم او حرريتهم . اي انها كل الجرائم التي تستخدم فيها القوة لترويع الاخرين لتحقيق اهداف شخصية او سياسية غير مشروعه وغير قانونية .

الفرع الثاني / ذاتية العنف :

توضح مراجعة المصادر ان مفهوم العنف يلتبس مع عدد من المفاهيم الاخرى التباساً شديداً . ومن هذه المفاهيم ؛ الارهاب والتعذيب والايذاء والتدابير . كما ان ثمة التباس واختلاط بين العنف المشروع ، والعنف غير المشروع . فضلاً عن ان للعنف درجات عديدة تبدأ من ضغوط استخدام القوة المادية في اقصى درجاتها وتنتهي باستخدام الضغوط النفسية وهكذا . وفي هذا المطلب ، سنحاول بيان تمييز العنف من ابرز هذه المفاهيم الا وهي تمييز العنف من الارهاب وتمييز العنف من الايذاء لايضاح الفرق بينها وبين العنف . وذلك وفقاً لما يأتي :

- اولاً/ تمييز العنف من الارهاب :

ليس ثمة شك ان تعريف الارهاب يعد من المسائل القانونية التي يرتكز عليها النظام القانوني الذي يخضع لها سواءً من الناحية القانونية او الاجرائية . الا ان استقراء تاريخ الظاهرة الارهابية وتتبعها، يوضح ان من الباحثين من اهمل مسألة التعريف لصعوبتها ، مكتفياً " ببحث الظاهرة وتبیان خصائصها وصورها . في حين سعى البعض الاخر الى محاولة وضع تعريف محدد وجامع للارهاب . وبعame، فقد سلكت التشريعات في هذا الصدد احدى وجهتين :

الاولى: ان تنص على مدلول معين للارهاب، ثم تنتهي بعض الافعال التي تتصل بهذا المدلول . وغالباً ما تكون هذه الافعال مجرمة سلفاً بنصوص قانون العقوبات، ثم تفرد هذه الجرائم المنقحة باحكام موضوعية واجرائية خاصة^{٤٩} .

الثانية: ان تنص التشريعات على تجريم بعض الافعال التي تعتبرها ارهابية ، دون ان تجهد في وضع تعريف للارهاب^{٥٠} .

والارهاب في اللغة العربية مشتق من الرهبة والتخييف^{٥١} . وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في عدة مواضع لتشير تارة الى الرعب^{٥٢} او لتشير الى الخوف والخشية تارة اخرى ،^{٥٣} او لمعنى الاقتتال في المعارك^{٥٤} .

^{٤٧} د. شهاب دزيبي ،المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

^{٤٨} د. زينب وحيد دحام ،العنف العائلي في القانون الجزائري ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، ط١، القاهرة، ٢٠١٢ ، ص ٢٦ . وينظر مواد قانون العقوبات العراقي ٤١ / ف ٣،٤ والتي تنص (٣- اعمال العنف التي تقع اثناء الالعاب الرياضية متى كانت قواعد اللعب قد رُوَيَتْ) . (٤- اعمال العنف التي تقع على من ارتكب جنائية او جنحة مشهودة بقصد ضبطه) ، م ٢٦٤ / ف ٢ والتي تنص على (وتكون العقوبة السجن اذا ارتكبت الجريمة بعفٍ على الاشخاص) .

^{٤٩} وقد سلك المشرع العراقي الاتجاه الاول للتشريعات اذ اورد تعريفاً للارهاب في المادة الاولى من قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ ثم اتبعه بتحديد الافعال التي تدرج تحت هذا المفهوم اذ عرّفه بأنه : "كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظم له استهدف فرداً او مجموعه افراداً او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية اوقع الاضرار بالمتلكات العامة او الخاصة بغية الاحلال بالوضع الامني او الاستقرار او الوحدة الوطنية او ادخال الرعب والخوف والذعر بين الناس او اثارة الفوضى لتحقيق غايات ارهابية" . ويدو ان المشرع العراقي لم يكن موفقاً في هذا التعريف . فمن جهة، لم يبين ماهية الافعال الاجرامية التي يمكن ان تُعد افعالاً ارهابية . ومن جهة ثانية، لم يبين ماهية الغايات الارهابية .(يراجع نص المادة اعلاه)

^{٥٠} وقد تبني المشرع الالماني الوجهة الثانية ، اذ لم يفرد تعريفاً معيناً للارهاب وانما جرم تكوين جماعة يكون احد اغراضها ارتكاب افعال معينة على سبيل الحصر او الانضمام الى عضويتها او تدعيمها . يراجع : د. مازن ليلو راضي ،الارهاب والمقاومة في القانون والشريعة الاسلامية، منشورات الانترنت، www.minshawi.com



ويمكن تعريف الارهاب بشكل عام بانه : (استخدام غير شرعي للقوة والعنف او التهديد باستخدامها بقصد تحقيق اهداف سياسية) ^{٥٥}.

واحدث تعريف للارهاب وضعه والتر لاكيور عام ١٩٩٦ وهو "نوع من استخدام الطرق عنفية كوسيلة الهدف منها نشر الرعب في المجتمع لاضعاف الحكم وتحقيق تغيرات سياسية" ^{٥٦}.

وبالرغم الاهتمام الدولي بالعمل على منع ومكافحة الارهاب بمختلف صوره وشكاله، فإن مفهوم الارهاب ظل يثير الكثير من الجدل والخلاف بسبب ما احاط تحديد هذا المفهوم من اعتبارات سياسية ونظارات مصلحية شخصية. ومع ذلك، فقد بذلك العديد من المحاولات الفقهية والقانونية للوصول إلى تعريف موحد للارهاب يشمل جميع عناصره وجوانبه، غير انها جاءت متباعدة من حيث المعيار الذي ارتكزت عليه لميزة العمليات الارهابية.

فالبعض منها اعتمد على طبيعة الوسائل المستخدمة، فأشتهرت ان تكون وسائل العنف من شأنها إثارة الرعب او احداث خطر عام يهدد الحياة والامن العام . في حين اخذ البعض الاخر بنظر الاعتبار الاثر المترتب على الفعل ، الا وهو التدمير والتخرير كاثر معنوي لدى من يوجه اليه هذا الفعل .

وعلى الصعيد الدولي ، نجد الوثيقة الاولى التي تضمنت تعريفا للارهاب هي اتفاقية جنيف لعام ١٩٣٧ المتعلقة بالمنع والقمع الدولي للارهاب . اذ وضعت تعريفين للارهاب ، اولهما معياري والآخر تعدادي او تباني لبعض مظاهر الارهاب.

ويتطرق منطوق الاتفاقية الى الاعمال الاجرامية الموجهة الى دولة، والتي تهدف الى ان تكون بطيئتها مؤدية الى اثارة الرعب لدى شخصيات معينة من مجموعة اشخاص او في الوسط العام.

كما اوردت لجنة القانون الدولي في الامم المتحدة عام ١٩٥٤ تعريفا للارهاب يتضمن : (انصراف او قيام سلطات دولة باتخاذ او تشجيع انشطة ارهابية في دولة اخرى او سماحها بأنشطة منظمة هدفها ارتكاب اعمال ارهابية في دولة اخرى ، او سماحها بأنشطة منظمة هدفها ارتكاب اعمال ارهابية في دولة اخرى ^{٥٧} . عليه، فإنه هناك عناصرًا يجب توافرها في الارهاب واهما:

العنف الذي يصيب الحياة او امن الاشخاص او الاموال او يعرضها للخطر على وجهه تشيع الرعب.

القصد من ارتكاب العنف ، وهو اشاعة الرعب بين الناس، والاخلاص بالنظام العام ايا كان دوافعه سياسية او ايدولوجية او اقتصادية

تحديد المجنى عليهم ، ومدى اشتراط ان يكونوا من المدنيين فقط . فعلى سبيل المثال ؛ تطلب الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها الصادر عام ١٩٩٩ ان يهدف الارهاب الى التسبب في الحاق الموت او الجرح الجسيم بالمدنيين. هذا بخلاف قرار مجلس الامن رقم ١٥٦٦ الصادر في اكتوبر سنة ٢٠٠٤ ، فقد اشار الى الاعمال الارهابية التي تقع على ضحايا من بينهم مدنيين. ولا زال هذا العنصر محل خلاف عند تعريف الارهاب . الا ان اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ نصت على تجريم اعمال الارهاب ضد الاشخاص المحميين بهذه الاتفاقية . ونص البروتوكول الاول في المادة (٥١) على منع اعمال العنف او التهديد التي تستهدف اصوات نشر الرعب بين السكان المدنيين، مما يعني ان الارهاب قد يصيب المدنيين او المتحاربين سواء بسواء ، دون اخلال بأخضاعه في ذات الوقت لقانون الحرب المتمثل في اتفاقيات جنيف.

٤- مدى اشتراط سقوط عدد كبير من الضحايا، ومدى اشتراط التنظيم في مرتكبي الارهاب ^{٥٨} .

ومن الاطلاع على كل ما تقدم ، يبدو لنا، وبجلاء ، ان مواجهة الارهاب احتلت حيزاً مهماً في التشريعات المقارنة نظراً لما يشكله الارهاب من تحديات سياسية وامنية واقتصادية^{٥٩} .

^{٥١} إذ ان الارهاب في اللغة العربية مرجع ارهاب ، ومادته رهب الذي مصدره رهبا ومعنى ارهاب في اللغة العربية : اخاف وافزع . ينظر : ابن منظور : لسان العرب ، المجلد الاول – دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٩٥ ، ص ١٣٤٨-١٣٤٧.

^{٥٢} كما في قوله تعالى : (وَاضْمِمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّبْعِ) سورة القصص ، آية ٣٢.

^{٥٣} كما في قوله تعالى : (وَلَمَا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضْبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نَسْخَتِهَا هَذِهِ وَرْحَمَةُ لِلَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ) سورة الاعراف ، الآية ٢٤.

^{٥٤} كما في قوله تعالى : (وَاعْدُوا لَهُمْ مَا مَسْطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تَرْهِبُونَ بِهِ عَدُوُ اللَّهِ وَعُدُوُّكُمْ) سورة الانفال ، الآية ٦٠.

^{٥٥} دشيق المصري ، مكافحة الارهاب في القانون الدولي ، شؤون الاوسط / العدد ٧٤ ، تموز ، ١٩٩٨ ، ص ١٥.

^{٥٦} نفس المصدر اعلاه .

^{٥٧} د.احمد فتحي سرور ، حكم القانون في مواجهة الارهاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥

^{٥٨} يُراجع : د. عبد العزيز محمد سرحان ، حول تعريف الارهاب الدولي وتحديد مضمونه ، المجلة المصرية لقانون الدولي ، المجلد التاسع والعشرون، ١٩٧٣ ، ص ١٧٣-١٧٤.

^{٥٩} لمزيد من التفاصيل يُراجع : علاء جمعه محمد، مكافحة تمويل الارهاب/ آليات المواجهة ، السياسة الدولية، العدد ١٥٤، ت ١، ٢٠٠٢، ص ٣١٧



وقدر تعلق الامر بتمييز العنف من الارهاب : يبدو هذ التمييز واضحًا من حيث ان سلوك العنف لا يعني مجرد تسمية لشخص اعتدى على آخر، بل يعتبر نتاج ظروف اجتماعية حين يفشل المجتمع في تقديم ضوابط قوية على سلوك الافراد. في حين يمثل العنف سلوك منحرف يهدد أمن الفرد والجماعه دون ان يأخذ هذا السلوك ابعاداً سياسيةً.

اما الارهاب ، فهو العنف الذي يمارس عن سابق اصرار وتصميم لغايات سياسية وايديولوجية من قبل مجموعة تمارس الارهاب ، اولديها مجموعة سرية ذات وزن ثمارس ارهاب دولياً. فيكون التمييز جلياً من حيث المدى والخطورة والاهداف والتاثير للفاعل المرتكبة.

ثانياً/ تمييز العنف من الإيذاء:

تجه التشريعات الجنائية نحو حماية مصالح وحقوق متعددة منها سلامة جسم الانسان، فضلاً عن حماية حقه في الحياة. أي ان الحق في سلامة الجسم هو المثل القانوني او المصلحة القانونية محل الحماية لجرائم الإيذاء^{٦٠}.

ويرى بعض الباحثين ان مفهوم الإيذاء والعنف متراافقان ، الا انهم في الحقيقة مستقلان . فيمرف الإيذاء (Abuse) بأنه صور متعددة من الاساءة النفسية او الجسدية او الجنسية التي يمارسها طرف لاجبار طرف آخر على ارتكاب او الامتناع عن ارتكاب افعال معينة يترتب عليها الاضرار به . في حين ان العنف (Violence) يقتصر على الجوانب الجسدية في المقام الاول، لذلك فأن الاعتداء الجسدي شرط ضروري لوصف هذا السلوك بالعنف ، في حين انه ليس كذلك حين نصف السلوك بالإيذاء. فقد ينافي الاعتداء الجسدي ويُعد السلوك مؤذياً ، كما في حالة الاهانة او الاتهام. أي ان معظم حالات العنف تعد ايذاءً في حين ان معظم حالات الإيذاء لا تعد عفافاً^{٦١}.

واذ يشير العنف الى مدى واسع من السلوك الذي يعبر عن انفعالية تنتهي بايقاع الاذى او الضرب بالآخر سواءً أكان الاخر فرداً أم شيئاً. فهو يتضمن الاعذاء البدني والهجوم اللفظي وتحطيم الممتلكات. فان الإيذاء هو الاعتداء الجسدي على الافراد رغمًا عنهم وله اشكال عديدة مثل الضرب او القتل، ويختلف باختلاف درجته ومدى تاثيره على الآخرين .

وتقوم جريمة الإيذاء بالسلوك الايجابي او السلبي، وتحتفق باي فعل او امتناع يكون من شأنه المساس بسلامة الجسم سواء أكان ضرباً أم جرحاً أم إيذاءً. بشرط واحدوه اه ، هو أن يكون الإيذاء جسيماً وتقدير مدى جسامته مسألة موضوعية يعود تقديرها لقاضي الموضوع . كما تتبادر العقوبات المقررة في حالة جرائم العنف عن تلك المقررة لجرائم الإيذاء من حيث الجسامه، اذ تصل في الاخيره الى عقوبة الجنائية . كالإيذاء المفضي الى موت والإيذاء المفضي الى عاهة مستديمة .

ويبدو أثر خطاب الكراهية في جرائم العنف بجلاء ، من خلال ما يمارس من التحرير من عبر وسائل الاعلام مباشرةً متمثل بالتحريض على ارتكاب جنائية او جنحة وقعت بالفعل ، او التحرير من على ارتكاب جنائيات لم تقع مثل جنائيات القتل او النهب او الحرق ، او جنائيات مخلة بأمن الدولة وغيرها من افعال تمثل جرائم عنف .

ونحن نتفق مع مضمون الرأي أعلاه ، والذي يذهب الى ان التحرير يعتبر جريمة من الجرائم التي تخل بامن المجتمع ودعوة صريحة او مبطنة تدفع بعض مرضى النفوس الى ارتكاب جرائمهم تحت شتى الاسباب والمبررات. ويتخاذ دعوة التحرير على الجريمة من اسباب وذرائع يتم التبرير لها خلفها ويتخذونها ذرائع او غطاء يدفعهم لممارسة فعل التحرير، ومن بين هذه الذرائع والاسباب : الزعم بضرورة احترام الاعراف والتقاليد او الاعذاء او الاتهام الشخصية و الدفاع عن الشرف او العائلة، او الدفاع عن الدين او الوطن^{٦٢}.

كما نؤكد في هذا المعرض ، وفي نفس السياق، ان القضاء على ، او الحد من مسببات او ذرائع خطابات الكراهية ، من شأنه ان يحد من تأثيراتها المحرّضة على جرائم العنف الى حد كبير . فعلى سبيل المثل : اذا كان من المرجح أن يزدهر التطرف في الحالات التي يستشرى فيها الفساد، وأن التطرف هو من بين الأسباب الجذرية الرئيسية للتحريض على

^{٦٠} لمزيد من التفاصيل ينظر : د. علي عبد القادر القهوجي ، قانون العقوبات / القسم الخاص – جرائم الاعتداء على المصلحة العامة وعلى الانسان والمال ،منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت /لبنان ٢٠٠٢ ، ص ٤١٣.

^{٦١} د. عبير محمد الصبان ،أنماط الاعذاء الشائعة لدى الزوجات السعوديات في مدينة مكة المكرمة ، كلية التربية للبنات، جامعة أم القرى ، وزارة التعليم العالي ،المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٩ ، ص ١.

^{٦٢} ينظر في فكرة اعتبار وسائل الاعلام محرضًا على جرائم العنف : ديارس محمد اللمعي ، جريمة التحرير على العنف بين حرية الرأي وخطاب الكراهية ، دراسة تحليلية مقارنة ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا . ص ٥٥-٥٤ ، ٢٠١٤ ، متاح على الموقع الالكتروني :



ارتكاب العنف الجماعي ، اذن : ينبغي أن تُحارب الدول الفساد ، كتدابير من تدابير الحد من التطرف وتعزيز الثقة في المؤسسات والمعايير الوطنية وبالتالي ، الحد من خطاب الكراهية في هذا المجال .

المطلب الثاني /الاطار القانوني لتجريم خطاب الكراهية:

ليس ثمة شك ان خطورة الكلام المسيء الذي يحضر على الكراهية وعواقبه المحتملة يستلزم التركيز على كيفية وضع حلول لهذه المشكلة وكيفية إدراج هذه الحلول في التشريعات كما أن التركيز على وضع الحلول عمل على الحد من التركيز على محاولات فهم المسببات وراء هذه الظاهرة والطراوئي الديناميكية التي تندفع من خلالها أنواعً معينةً من المحتوى وتؤدي - أو لا - إلى التمييز الفعلني أو العداء أو العنف..

وفي الوقت الذي يتحدث به السياسيون والناشطون والأكاديميون اليوم عن ماهية الكلام المسيء الذي يعمل على نشر الكراهية وعن علاقته بجرائم العنف المستشرية اليوم ، الا ان المشكلة تكمن في أن المناقشات التي تدور حول ماهيتها تقتصر إلى الاطار القانوني تشريعياً في الأغلب .

اذ ان سرعة انتشار الانترنت تشكل صعوباتٍ وعقباتٍ على الحكومات مما يعيق تطبيقها للتشريعات الوطنية عبر العالم الافتراضي . وتشكل القضايا المتعلقة بخطاب الكراهية والتي قد يكون سببها ظهور مساحاتٍ خاصةٍ للتعبير عبر موقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك ، توينتر ، تحدياتٍ للعاملين على تنظيم هذه المواقع . حيث أن بعض الشركات التي تمتلك مثل هذه المساحات أصبحت أكثر استجابةً لمعالجة الكراهية التي يعمل استخدام الكلام المسيء على نشرها عبر الانترنت ^{٦٣} .

حيث يرتبط الكلام الذي يثير البغضاء والكراهية بعلاقةٍ معقدةٍ مع حرية التعبير عن الرأي وحقوق الأفراد والجماعات والأقليات بالإضافة إلى مبادئ الكرامة والحرية والمساواة ، وغالباً ما يتم الطعن في تعريفه .

ولا يوجد تعريف واضح لما يسمى بخطاب الكراهية في القانون الدولي ، وهذا ما جعله من أكثر الموضوعات إثارة للجدل والخلاف ، فالرغم من وجود بعض التعريفات إلا أنها تتسم في الغالب بالغموض وعدم الوضوح ، وقد انعكس ذلك جلياً من خلال صعوبة التفرقة بين الخطاب الذي يدخل في إطار حرية التعبير ، وخطاب الكراهية . وانعكس هذا التناول في مدلول هذا الخطاب على التشريعات الوطنية التي جاءت نصوصها غامضة فضفاضة ، وهو ما يؤدي في أغلب الأحوال إلى تطبيق هذا المفهوم بطريقة تؤدي إلى فرض قيود عديدة على حرية التعبير ، فضلاً عن الخلط الذي تسبب فيه غياب هذا التعريف بين عدد من المفاهيم ، خاصة مع وجود دلائل في الواقع حول تكرر الصورة النمطية لمجتمع معين في ممارسة العنف والتمييز العنصري ضد أعضاء المجتمع . هذا ما أدى إلى ضرورة التفكير جلياً في وضع قوانين تترجم خطاب الكراهية ، سواء من خلال تضمين بعض المواثيق الدولية لمواد تنظم هذه المسألة ، أو من خلال وضع تشريعات بأكملها تكرس ذلك ، مثل ما هو عليه الوضع على المستوى الوطني ^{٦٤} .

فعلى النطاق الدولي ، يعتبر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الوثيقة القانونية المحال عليها أكثر أثناء النقاشات الدائرة حول خطاب الكراهية وتقنيته ، على الرغم من أنها لا تستعمل بشكل صريح عبارة (خطاب الكراهية) فالمادة 19 ، التي كثيراً ما تتم الإشارة إليها كجزء من " صلب الاتفاقية 1993 Nowak " ، تنص على الحق في حرية التعبير . إذ تحدد هذا الحق وتشمل الشروط العامة التي يجب على أي تقييد لهذا الحق أن يمتنع إليها من أجل أن يكون مشروعاً .

لكن تلي المادة 19 المادة 20 التي تحدّب بشكل صريح من حرية التعبير في حالات تأييد الكراهية الوطنية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداونية أو العنف . وإن قرار إدراج هذا المقتضى ، الذي يمكن أن نصفه بأنه يمثل صياغة فكرية خاصة لخطاب الكراهية ، كانت مثار جدل كبير . فالتعليقات المضافة لنسخة 1955 تشير إلى آراء متناقضة فإذا كانت بعض البلدان قد اعتبرتها المادة الأكثر حرارةً وتقييداً لحق حرية التعبير بشكل عام (في المادة 19 الفقرة 3 منها) بأنها مادة كافية للتعامل مع خطاب الكراهية ، فإن البعض الآخر ناصر مقتضى خاص ومتكملاً (المادة 20 التي تجرّم صراحة الكراهية التي تشكل تحريضاً على العنف ^{٦٥} .

^{٦٣} خديجة بريك و آية حيدوسى ، خطاب الكراهية عبر موقع التواصل الاجتماعي وإنعكاساته على الشباب الجزايرى - دراسة ميدانية ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ، المجلد : ٧ / العدد: ٢٠٢٢ /أبريل ٢٠٢٢ ، ص ٢٣٨ .

^{٦٤} للمزيد من التفاصيل يُراجع : أركان هادي عباس البدرى ، خطاب الكراهية في نطاق القانون الدولي الجنائي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والسياسة /جامعة ديالى ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ، ٢٠١٩ ، ٤٦٨، ص . وينظر كذلك د. وائل منذر حسون ، العنف وخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي ، أشراف المعهد العراقي ، ص ٤ . وفي سياق متصل ، يُنظر الفقرتين ١٨ و ٢٢ من خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية ^{٦٦} التي تشمل كل تحريراً على العنف ، التمييز أو العداء أو العنف ،

^{٦٥} أغنىبي كاكا ياردون ، مكافحة خطاب الكراهية في الانترنت ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة /منشورات اليونسكو ، ص. ٥٥ .



وعلى الرغم من أن الوثيقة النهائية قد وصلت إلى مرحلة التصديق؛ فإن بعض الموقعين على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عبروا عن تحفظاتهم على المادة 14 . 20 ولعل هذه ممارسة جارية لأن العديد من البلدان تضع تحفظاتها عندما توقع العهود الدولية، لكنها تؤكد من جهة أخرى ذلك التوتر المرتبط بالمادة 20 وتناقضها مع المادة 19.

اما لجنة حقوق الإنسان، وهي هيئة الامم المتحدة التي تأسست بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية من أجل مراقبة تفعيل هذا الأخير، فإنها تأخذ بعين الاعتبار ذلك التوتر، وتسعى وراء التأكيد على أن المادة 20 متطابقة بشكل كامل مع الحق في حرية التعبير. 15 .

وللتفصيل في هذه النقاط و التطبيقات على التعبير على الانترنت، يمكن تحليل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحليلًا أكثر عمقاً، علماً أن المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على أن لكل انسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها لكل إن لكل انسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها .

وليس ثمة شك ان كبح الخطاب المحرض على الكراهية والعنف يقتضي عموماً تقييد ونقلص حرية التعبير وغيرها من اشكال الحقوق والحرريات التي يتمتع بها الإنسان والتي تشكل جوهر الاطار الدولي لحقوق الإنسان ١٦ .
بعد هذا المقدمة المستفيضة عن الاطار القانوني لتجريم خطاب الكراهية الذي يمكن ان يقود الى جرائم العنف على الصعيد الدولي ، ننتقل الى تحديد الاطار القانوني لتجريم هذا الخطاب على صعيد التشريع الوطني ، وارتينا ان يتم هذا التناول على ثلاثة فروع وكما سيلي :

الفرع الاول /الاطار القانوني لتجريم خطاب الكراهية في قانون العقوبات العراقي :

يشير الخطاب الذي يروج الكراهية في التشريع الوطني إلى تغييرات تدعى إلى نشر الضرر والتحريض عليه (التمييز أو العداء أو العنف على وجه الخصوص) اعتماداً على هدف ما يتم تحديده مع مجموعة اجتماعية محددة أو مجموعة ديموغرافية ما، ويتضمن هذا الخطاب على سبيل المثال لا الحصر، خطابات تدعى إلى أشطحة تحضن على أعمال العنف أو تشجعها . وقد يمتد هذا المفهوم أيضاً إلى إثارة تغييرات تعمل على تعزيز مناخ من التحيز والتعصب على افتراض أن هذا يقود إلى التمييز المستهدف والعداء والهجمات العنيفة في الأوقات الحرجة مثل أوقات الأزمات التي تشكل تهدياً حقيقياً للسلم المجتمعي .

ولدى استقراء مواد قانون العقوبات العراقي ، نجد ان المادة الاكثر انطباقاً على المفهوم المتفق عليه هي المادة (٣٧٢) ، والتي تنص على مايلي:

المادة ٣٧٢-١ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تزيد على ثلثمائة دينار:

- 1 من اعتدى باحدى طرق العلانية على معتقد لاحدى الطوائف الدينية او حقر من شعائرها .
- 2 من تعمد التشويش على اقامة شعائر طائفية دينية او على حفل او اجتماع ديني او تعمد منع او تعطيل اقامة شيء من ذلك

- 3 من خرب او اتلف او شوه او دنس بناء معداً لاقامة شعائر طائفية دينية او رمزاً او شيئاً آخر له حرمة دينية

- 4 من طبع ونشر كتاباً مقتبساً عند طائفية دينية اذا حرف نصه عمدًا تحريفاً يغير من معناه او اذا استخف بحكم من احكامه او شيء من

- 5 من اهان علينا رمزاً او شخصاً هو موضع تقدير او تمجيد او احترام لدى طائفة دينية

- 6 من قلد علينا ناسكاً او حفلاً دينياً بقصد السخرية منه

ووفقاً لما تقدم ، ليس ثمة ما يمنع ؛ باعتقادنا ؛ من اعتبار خطاب الكراهية المحرض على العنف ، تتطبق عليه احكام هذه المادة ، اذ يعُد النشر في موقع التواصل الاجتماعي محققاً للعلانية المطلوبة في الفقرة (١)

من المادة اعلاه . وهكذا فيما لو ارتكب أي من الافعال الموصوفة في سائر الفقرات الاخرى .

<https://unesdoc.unesco.org>

٦٦ يُنظر تقرير الجمعية العامة A/HRC/20 في 20 September 2006 ، بصدور تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ والعنوان "مجلس حقوق الإنسان" التحرير على الكراهية العنصرية والدينية وتعزيز التسامح . وتتجدر الاشارة الى انه قد عولجت مسألة العنصرية والتحريض على الكراهية والعنف العنصريين على الانترنت من خلال الأطر الوطنية والإقليمية إلى حد كبير حتى الان ووفقاً للمعلومات المقدمة من الدول ، فقد تم اتخاذ عدد من التدابير، من بينها: حظر محتوى الانترنت الذي يُخْرِض على التطرف وكراهية الاجانب ، وكفالة التعاون بين جهات إنفاذ القانون وإنشاء وحدات أو خدمات معينة لمكافحة الجريمة الإلكترونية لمزيد من التفاصيل يُنظر: جرائم التمييز والحض على الكراهية والعنف دراسة مقارنة، الدكتور محمد صبحي سعيد صباح دكتوراه القانون الجنائي كلية الحقوق جامعة القاهرة، ص. ٥٥ .

٦٧ وتاتي هذه المادة في سياق الباب الثامن من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١/١٩٦٩ الجرائم الاجتماعية / الفصل الثاني : الجرائم التي تمس الشعور الديني .

**الفرع الثاني /الاطار القانوني لتجريم خطاب الكراهية في قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥:**

في اطار بيانه للأسباب الموجبة، اوضح المشرع الغرض من تشريع قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ ، والذي يمكن في (ان حكم وجسامه للأضرار الناتجة عن العمليات الإرهابية وصلت إلى حد أصبحت تهدد الوحدة الوطنية واستقرار الأمن والنظام، وانطلاقاً إلى نظام ديمقراطي تعددي اتحادي يقوم على سيادة القانون وضمان الحقوق والحريات والشرع في عجلة التنمية الشاملة لذا بات من الضروري إصدار تشريع من شأنه القضاء على العمليات الإرهابية وتحجيمها والحد من التفاعل مع القائمين بها بأي شكل من أشكال الدعم والمساندة) الامر الذي بدا واضحاً في نص المادة الاولى منه والتي تنص على ما يأتي :

مادة ١

تعريف الإرهاب : (كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الإضرار بالمتناهك العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب أو الخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية) ومن خلال استقراء هذا النص نعتقد ان اضافة عبارة : (أو روج لخطابات الكراهية عبر موقع التواصل الاجتماعي) الى هذه المادة ،

يأتي متماشياً مع روح المادة من جهة وعلة وضعها ، كما يمكن أن يضع الأطار القانوني لتجريم هذا الخطاب بأعتباره محضناً على العف وبدوره قد يكون سبباً في ارتكاب الجرائم الإرهابية ، هذا من جهة . كما انه سيحقق أغراض الردع العام والردع الخاص جراء النص عليه .

الفرع الثالث /الاطار القانوني لتجريم خطاب الكراهية في مسودة قانون الهيئة الوطنية لحماية التعايش السلمي وحظر الكراهية وتجريم الطائفية ومكافحة التطرف والارهاب :

انتهاءً، وبعد استعراض مدى امكانية تجريم خطاب الكراهية المؤدي لجرائم العنف في كل من قانون العقوبات العراقي وقانون مكافحة الارهاب العراقي ، وجدنا من المناسب تسلیط الضوء على (مسودة قانون الهيئة الوطنية لحماية التعايش السلمي وحظر الكراهية وتجريم الطائفية ومكافحة التطرف والارهاب). والذي لم يقرّ لحد الان . وجاء هذا القانون باربعة فصول ضمّت كل من التعاريف والتأسيس والاهداف في الفصل الاول ، المهام والمبادئ والوسائل في الفصل الثاني ، والهيكل الاداري في الفصل الثالث فضلاً عن العقوبات في الفصل الرابع منه .

وتجدر الاشارة الى ان اهم ما جاءت به مسودة القانون ، وقدر تعلق الامر بخطاب الكراهية ، نص المادة (١) خامساً: **حظر الكراهية** :الاقوال والافعال التي تسبب التمييز بين ابناء الشعب العراقي بسبب الجنس لو العرق او الدين او اللون او او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع العائلي او الوضع الاجتماعي . ويأتي هذا في سياق تعريف المسودة لخطاب الكراهية . ويتبع تحديد الاطار القانوني لتجريم هذا الخطاب . وعليه ، فإن النص الصريح على تجريم خطاب الكراهية لم يبدوا لنا جلياً الامن خلال مسودة هذا القانون ، وعليه نأمل اقراره شريطة الأخذ بنظر الاعتبار الكثير من الملاحظات التي سجلت على سواء من حيث الصياغة او المحتوى بما لامجال لذكره في هذا البحث^{٦٨} .

وننهي هذا البحث بالاشارة الى عبارة انتوني غوتريش-الأمين العام للأمم المتحدة- ٢٠٢١ "وسائل التواصل الاجتماعي توفر مكبر صوت عالمي للكراهية، الكراهية خطر على الجميع، وبالتالي يجب أن تكون محاربتها مهمة لجميع".

الخاتمة

ليس ثمة شك ان التغيير من السنن الإلهية التي أودعها الله تعالى في الكون مثل تقلب الليل والنهار ، وتغير الفصول الأربع، لقوله تعالى: (يُقْبَلُ اللَّهُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ إِنِّي لِذَلِكَ لَعْبَرَةٌ لَا لَيْلٍ إِلَّا بَصَارٌ)، وقوله تعالى (كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَاءٍ)، فقد فطر الله سبحانه وتعالى الكائنات البشرية على حب التغيير والانقال من حال إلى حال آخر، وقد شهد التاريخ البشري تحولات كثيرة ومن أهمها الثورة الزراعية ثم الثورة الصناعية ثم الثورة المعلوماتية التي بدأت في منتصف القرن الماضي عندما تم اختراع جهاز الحاسوب الآلي، أعقب ذلك ظهور شبكات الحاسوب الآلي في السبعينيات من ذات القرن، ثم الشبكات المحلية في الثمانينيات، وفي التسعينيات منه ظهرت شبكة الإنترنت العالمية، ونظرًا لتفاقم وخطورة الخطاب المسيء عبر

^{٦٨} تجدر الاشارة ان هناك العديد من التشريعات المقارنة ذهبت الى سياقات جرمت من خلالها هذا الخطاب حفاظاً على السلم المجتمعي والتعايش السلمي . ولعل تجربة دولة الامارات العربية المتحدة بتشريع مرسوم قانون رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن مكافحة التمييز والكراهية، من التجارب الرائدة والناجحة في هذا الميدان .



موقع التواصل الاجتماعي ، سيما حين يتخذ صورة خطاب كراهية بمازيد من احتمالية ارتكاب جرائم العنف بناءً عليه ، فقد أثثنا اتخاذه محوراً لبحثنا هذا مسلطين الضوء إلى الأفتقار ؛ حتى كتابة هذه السطور ؛ إلى نصوص تحكم حالاته بشكل صريح بما يحدّ منه .

وبعد إكمالنا بحثنا المتواضع هذا ، فقد بدت لنا جملة من الإستنتاجات والمقررات ندرجها فيما يلي :

أولاً/الاستنتاجات :

1. ان هناك توافق واضح في الآراء حول الخطوط العريضة لتجريم التحرير على الكراهية العرقية والدينية والعنف والدعوة إلى ذلك من خلال خطاب الكراهية عبر موقع التواصل الاجتماعي ، سيما في حكام صكوك حقوق الإنسان الدولية، ونخص منها بالذكر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فضلاً عن الصكوك الإقليمية الثلاثة، بما يوفر يوفر أساساً جيداً يمكن أن تقوم عليه ردود الفعل القانونية الخاصة بالسياسات العامة لمن لحد مشكلة التعصب بشكل عام والتحرير على الكراهية والعنف بشكل خاص.
2. ان هناك توافق واضح في الآراء حول الخطوط العريضة لتجريم التحرير على الكراهية العرقية والدينية والعنف والدعوة إلى ذلك من خلال خطاب الكراهية عبر موقع التواصل الاجتماعي ، سيما في حكام صكوك حقوق الإنسان الدولية، ونخص منها بالذكر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فضلاً عن الصكوك الإقليمية الثلاثة، بما يوفر يوفر أساساً جيداً يمكن أن تقوم عليه ردود الفعل القانونية الخاصة بالسياسات العامة للحد من مشكلة التعصب بشكل عام والتحرير على الكراهية والعنف بشكل خاص .
3. يبدو أن بعض اتجاهات الفقه الوطني أكثر ثراءً بكثير من الفقه الدولي بخصوص الأبعاد العديدة للفوائض والسياسات الخاصة بالتحرير . ولقد استبانت المحاكم في بلدان عديدة فرقهاً مفصلاً جداً بشأن عدد من المسائل الأساسية ذات الصلة ، وأقامت مجموعة كبيرة من القضايا استندت منها مبادئ وقواعد التفسير . غير أن الوضع ليس سواء ، وتوجد بلدان عديدة أخرى لا يزال فيها القانون في هذا الصدد بدايأاً إلى حد ما . وبإمكان النظام الدولي أن يستبنت الكثير من التجارب الوطنية.
4. يغطي خطاب الكراهية العديد من أشكال التعبير التي تدعو إلى الكراهية والعنف والتمييز ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص أو تحرض عليها أو تروج لها أو تبررها لأسباب متنوعة . فقد يأخذ خطاب الكراهية توصيفات يمكن أن نجملها بالعنف النفسي الذي يتضمنه خطاب الكراهية من كره بين وتعصب فكري ، وتمييز عنصري ، ونظرة استعلائية مصحوبة بالاقصاء أو تجاوزات تعبيرية قدحية .
5. ان جرائم العنف ؛ بوجه عام ؛ تتمثل في إقدام شخص أو مجموعة اشخاص على ارتكاب افعال او القيام بعمارات من شأنها الحق الاذى البدنى او النفسي بالآخرين او الاضرار بمتلكاتهم او حرمتهم . اي انها كل الجرائم التي تستخدم فيها القوة لترويع الآخرين لتحقيق اهداف شخصية او سياسية غير مشروعة وغير قانونية . وهذه الجرائم قد يكون المحرض عليها بصورة او بأخرى خطابات الكراهية عبر موقع التواصل الاجتماعي .

ثانياً/المقررات :

1. اضافة عبارة: (او روج لخطابات الكراهية عبر موقع التواصل الاجتماعي) الى المادة الاولى من قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ .
2. مطالبة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ، ولا سيما اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري، بوضع تعليقات عامة حول مجالات القانون التي تحتاج إلى مزيد من التعريف بتصدّد موضوعة تحديد وتجريم خطاب الكراهية .
3. تنظيم الحوار البناء لتوجيه النظر إلى مشكلة التعصب وتشجيع التفاهم الأفضل سيما قدر تعلق الامر بالنقاط الخلافية .
4. ينبغي أن تقييم الدول مدى ضعف مختلف فئات السكان إزاء التحرير على العنف الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم فظيعة وقدرتها على مقاومتها . وفي هذا السياق، ينبغي على الدول أن تضع برامج للتوعية المجتمعية بغية إيجاد فهم أفضل للأدوار التي يقوم بها مختلف أصحاب المصلحة من أجل الحدّ من خطاب الكراهية والتصدي له .
5. حيث أن من المرجح أن يزدهر التطرف في الحالات التي يستشري فيها الفساد، وأن التطرف هو من بين الأسباب الجذرية الرئيسية للتحرير على ارتكاب العنف الجماعي ، اذن : ينبغي أن تُحارب الدول الفساد ، كتدابير من تدابير الحد من التطرف وتعزيز الثقة في المؤسسات والمعايير الوطنية .

مأوف المدارس / القرآن الكريم
المدارس

أولاً/المعاجم وكتب اللغة:

١. ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٩ ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .



٢. ابن منظور : لسان العرب ، المجلد الاول – دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٩٥ ،
 ٣. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦ ،
 ٤. جمال حلبيه، المعجم الفلسفى ، ج ٢ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨٣ ،
 ٥. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ١٩٨١ ،
ثانياً/ الكتب :

١. د.أحمد عبيس نعمة الفلاوي، القانون الجنائي الدولي، ط ١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٩
٢. د.أحمد عزت وآخرين، خطابات التحرير وحرية التعبير /الحدود الفاصلة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة.
- ٣..د.احمد فتحي سرور، حكم القانون في مواجهة الارهاب،القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٤.بيروفيو، العنف والوضع الانساني – المجتمع والعنف ، ترجمة الياس زحلاوي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٩٣ .
- ٥.د.جورج صدقة، د. جوسلين نادر، طوني مخايل، التحرير الدينى وخطاب الكراهية، دراسة معدّة في مؤسسة مهارات التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ،
- ٦.خطابات الكراهية وقود الغضب، نظرة على مفاهيم أساسية في الاطار الدولي، من إصدارات مركز هوردو لدعم التعبير الرقفي، القاهرة، ٢٠١٦ .
٧. زينب وحيد دحام ، العنف العائلي في القانون الجزائري ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، ط ١، القاهرة، ٢٠١٥ .
- ٨.د.شفيق المصري ، مكافحة الارهاب في القانون الدولي، شؤون الاوسط /العدد ٧٤ ، تموز ، ١٩٩٨ .
- ٩.د.شهباد ذربي - العنف ضد المرأة بين النظرية والتطبيق ، دار الكتب القانونية ، مصر.
- ١٠.د. عبد الله عبد الغني غانم ، جرائم العنف وسبل المواجهة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ط ١ ،الرياض .٢٠٠٤ .
- ١١.عبير محمد الصبان ،أنماط الاعباء الشائعة لدى الزوجات السعوديات في مدينة مكة المكرمة ، كلية التربية للبنات، جامعة ام القرى ، وزارة التعليم العالي ،المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٩ .
- ١٢.د.علي عبد القادر القهوجي ، قانون العقوبات / القسم الخاص – جرائم الاعتداء على المصلحة العامة وعلى الانسان والمال ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت /لبنان ٢٠٠٢ .
- ١٣.د.محمد صبحي سعيد صباح ، جرائم التمييز والعنف - دراسة مقارنة،كلية الحقوق ،جامعة القاهرة .
- ١٤.د. وائل منذر حسون ، العنف وخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي ، إصدار المعهد العراقي بغداد، ٢٠٢٢ .

ثالثاً / البحوث المنشورة:

- ١.أركان هادي عباس البدرى ، خطاب الكراهية في نطاق القانون الدولي الجنائي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والسياسة/جامعة ديالى، المجلد الثامن ، العدد الثاني ، ٢٠١٩ .
- ٢.خديجة بريك و آية حيدوسي ، خطاب الكراهية عبر موقع التواصل الاجتماعي وإنعكاساته على الشباب الجزائري - دراسة ميدانية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ،المجلد : ٧ / العدد: ٧ /أفريل ٢٠٢٢ .
٣. علاء جمعه محمد، مكافحة تمويل الارهاب/آليات المواجهة ،السياسة الدولية،العدد ١٥٤، ت ١، ٢٠٠٢،
- ٤.منال مروان منجد، جرائم الكراهية-دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٥ ، ع ١، ٢٠١٨ .

رابعاً/ رسائل الماجستير واطاريج الدكتوراة :

١. وسام بشار عبد فرج، جرائم الكراهية ، دراسة مقارنة في القوانين الوطنية والدولية، رسالة ماجستير ،كلية القانون /جامعة بغداد، ٢٠١٥ .

خامساً/ المصادر باللغة الانكليزية :

- 1.Valerie .J and Kendal .B, Hate Crimes, New Social Movements and Politics of Violence, ALDINE DE GRUYTER, New York 1997.
- 2.William A. Kaplin, A Proposed Process for Managing the First Amendment Aspects of Campus Hate Speech, The Journal of Higher Education, Volume 63, 1992 - Issue 5.



3.Hate speech and hate crime in the EU and the evaluation of online content regulation approaches, European Parliament, **Study** 15-07-2020

4.Reporting in Norway. National reporting procedures for cyber bullying, hate speech, and hate crime. council of Europe.

سادساً / القوانين :

١-قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل .

٢-قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ .

سابعاً/الموقع الالكتروني:

١-اغننيو كاكا ياردون ، مكافحة خطاب الكراهية في الانترنت ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة /منشورات اليونسكو ، متاح على الموقع الالكتروني:

<https://unesdoc.unesco.org>

٢. حسن اليوسفي المغاربي، عن خطاب الكراهية في وسائل الاعلام، متاح على الموقع الالكتروني:

<https://1-a1072.azureedge.net/blogs/2017>

3. What is hate speech?, available at:

<https://www.un.org/en/hate-speech/understanding-hate-speech/what-is-hate-speech>

4. What is 'hate speech?', This policy summary was produced with the financial support of the European Union, available at: <https://www.article19.org/resources/hate-speech-explained-a-summary/>

5. Hate speech and violence, available at:

<https://www.coe.int/en/web/european-commission-against-racism-and-intolerance/hate-speech-and-violence>

6. Hate Speech: What It Is and Why It Matters, available at:

<https://thewire.in/law/hate-speech-what-it-is-and-why-it-matters>

7. Hate Crimes, available at: <https://www.bartleby.com/essay/Hate-Crime-Hate-Crimes-PKWSMNVZAEFP>

8. Robinson, B.A. U.S. hate crimes, definitions, existing laws. Retrieved on November 27, 2008, available at: http://www.religioustolerance.org/hom_hat3.htm#st

9. Hate Speech and Hate Crime, available at:

<https://www.ala.org/advocacy/intfreedom/hate>

10. Perry, B and others. Hate and bias crime :A reader,(New York & London: Routledge ,2003).

https://www.fbi.gov/aboutus/investigate/civilrights/hate_crimes

11. Available at: <https://www.justice.gov/hatecrimes/learn-about-hate-crimes>

12. Hate Crimes, available at: <https://www.bartleby.com/essay/Hate-Crime-Hate-Crimes-PKWSMNVZAEFP>

13. التعريف بوسائل الاعلام ، متاحة على الموقع الالكتروني:

<http://30dz.justgoo.com>

14. خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشجع كل تحريضًا على التمييز أو العداء أو العنف، متاحة على الموقع الالكتروني: http://www.un.org/en/preventgenocide/adviser/pdf/Rabat_draft_outcome.pdf

15. معجم المعاني الجامعية ، متاح على الموقع الالكتروني :

<https://www.almalany.com>

16. سلمى حراز - وسائل الإعلام الاجتماعية... قوة كامنة تحرّك الشعوب ،متاح على الموقع الالكتروني:

<http://zawaya.magharebia.com>



17. محمد العبد الله - ما الذي عَلِمَهُ الربيع العربي للصحفيين العرب حول وسائل الاعلام الاجتماعية في عام ٢٠١١ -

<http://ijnet.org/ar>

18 ديارس محمد اللمعي ، جريمة التحرير على العنف بين حرية الرأي وخطاب الكراهية ، دراسة تحليلية مقارنة ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ٢٠١٤ ، متاح على الموقع الالكتروني: www.researchgate.net/publication .